

آثار الصدمات الخارجية على النمو الاقتصادي مع إشارة خاصة لمصر

د. جيهان محمد السيد *

مستخلص

لقد حظيت الصدمات الخارجية بقدر كبير من الاهتمام خاصة في السنوات الأخيرة بعد توالي الصدمات في المتغيرات الاقتصادية العالمية المختلفة، لما لها من آثار عديدة على النمو الاقتصادي في كافة الدول في الاقتصاد العالمي وخاصة الدول النامية ومنها مصر. وتستهدف هذه الدراسة بحث وتحليل آثار الصدمات الخارجية على النمو الاقتصادي وذلك على المستوي العالمي، ثم تحليل آثارها على مستوي الاقتصاد المصري خلال الفترة الزمنية (2000 - 2020). وقد توصلت الدراسة إلي وجود أثر سلبي للصدمة الخارجية على معدلات النمو الاقتصادي في مصر التي شهدت تراجعاً واضحاً تأثراً بالصدمة الخارجية. الأمر الذي يتطلب ضرورة تفعيل أنظمة للإنذار المبكر للصدمة والأزمات بما يمكن من سرعة مواجهتها والتكيف معها.

كلمات مفتاحية: الصدمات الخارجية - النمو الاقتصادي - مصر.

Abstract:

External shocks have received considerable attention, especially in recent years after successive shocks in various global economic variables, due to their many effects on economic growth in all countries in the global economy, especially developing countries, including Egypt.

The purpose of this study is to investigate and analyze the effects of external shocks on economic growth at the global level and then analyze their effects on the Egyptian economy during the period (2000-2020). The study concludes that there is a negative impact of external shocks on economic growth rates in Egypt, which has witnessed a clear decline due to external shocks. This requires activating early warning systems for shocks and crises in order to quickly confront and adapt to them.

Key Words: External Shocks - Economic Growth - Egypt.

* أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

• Email: gehanmmel@hotmail.com

مقدمة:

يتضح أثر الصدمات الخارجية بشكل كبير منذ التسعينات من القرن العشرين في ظل العولمة الاقتصادية وتزايد نطاق الاندماج الاقتصادي العالمي في ضوء ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات **Information and Communications Technology (ICT)** وتزايد عمليات الاندماج المالي الدولي. ولكن تجدد الاهتمام بشكل كبير في الأدبيات الاقتصادية بآثار الصدمات الخارجية على النمو الاقتصادي بعد الأزمة المالية العالمية **Global Financial Crisis** عام 2008 التي أنهت فترة من الاستقرار والنمو المتسارع خاصة في الدول الصاعدة، بحيث تزايدت حالة عدم التأكد بشأن الصدمات والتحديات التي تواجه النمو الاقتصادي في كافة دول العالم المتقدمة والنامية (Shah et al., 2019: 244; Aizenman et al., 2017: 1).

وقد شهد الاقتصاد العالمي تراجعاً في النمو الاقتصادي الذي انخفض إلى حوالى 2.9% خلال العامين 2018 و2019، مع الاتجاه نحو المزيد من الانخفاض في ظل تصاعد الحروب التجارية بين الولايات المتحدة والصين والصدمات النفطية المتتالية وأزمة الانتشار العالمي لفيروس كورونا المستجد **Coronavirus (Covid-19)** **Pandemic** وغيرها من الأزمات العالمية المتتالية (IMF, 2020, 2019; Kuznetsov et al., 2019: 3).

وعلى مستوى الاقتصاد المصري، فقد تعرض في السنوات الأخيرة للعديد من الأزمات والصدمات العالمية والمحلية منذ الأزمة المالية العالمية 2008، وثورة 25 يناير 2011، وصدمات الارتفاعات المستمرة في أسعار النفط خاصة مع بداية عام 2018، وصدمة الانتشار العالمي لفيروس كورونا 2020 وما ترتب عليها من أزمة في سلاسل الإمداد العالمية.

ومن ثم تتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: *إلى أي مدى يمكن أن تؤدي الصدمات الخارجية إلى التأثير سلباً على معدلات النمو الاقتصادي في مصر؟*. وتستهدف الورقة البحثية دراسة الاتجاهات الحديثة في آثار الصدمات الخارجية على النمو الاقتصادي وتحليل آثار هذه الصدمات على النمو الاقتصادي في مصر، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. ومن ثم تتمثل أهمية الدراسة في كونها تحاول تغطية مجموعة كبيرة من الصدمات الخارجية التي تتعرض لها الدول في السنوات الأخيرة وتشمل، صدمات الناتج العالمي، وصدمات أسعار النفط العالمية، وصدمات التجارة العالمية، وصدمات التطور التكنولوجي، والصدمات المالية العالمية، وصدمات معدلات الفائدة العالمية، وصدمات عدم الاستقرار السياسي، وصدمات الكوارث الطبيعية، وصدمات الانتشار العالمي للأوبئة والأمراض المعدية، وصدمات عدم التأكد العالمي

الاقتصادية. وتناولت الدراسة بالتحليل كلاً من المستوى العالمي والمحلي، بالتركيز على الاقتصاد المصري.

وتنقسم الدراسة إلى خمسة أجزاء رئيسية بخلاف الخلاصة والنتائج هي: الجزء الأول يضم المقدمة. ويتناول الجزء الثاني الإطار النظري للعلاقة بين الصدمات الخارجية والنمو الاقتصادي من خلال النظريات المختلفة التي حاولت تفسير التقلبات الاقتصادية وأثارها على النمو الاقتصادي، ومفهوم وأنواع الصدمات الخارجية، وأهم الأمثلة والاتجاهات الحديثة لها، بالإضافة إلى كيفية انتقال آثار الصدمات المختلفة إلى النمو الاقتصادي. ويستعرض الجزء الثالث الدراسات السابقة الحديثة التي درست العلاقة بين الصدمات الخارجية والنمو الاقتصادي، وقد تم تقسيمها إلى اتجاهين، الأول انصب اهتمامه الرئيسي على تحليل وقياس آثار مجموعة مختلفة من الصدمات معاً على النمو الاقتصادي. والثاني، ركز على دراسة أثر نوع محدد من الصدمات الخارجية على النمو الاقتصادي. ويهتم الجزء الرابع بتحليل أهم الصدمات الخارجية والأزمات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي خلال الفترة (2000-2020). ويركز الجزء الخامس على تحليل لأهم الصدمات الخارجية التي أثرت على النمو الاقتصادي في مصر في الفترة (2020-2000)، مع توضيح النمو الاقتصادي المستهدف في إطار استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، وأهم الركائز التي اعتمدت عليها الاستراتيجية ويمكن أن تساهم في جعل الاقتصاد المصري أكثر صلابة في مواجهة الصدمات الخارجية، ثم يليه الخلاصة والنتائج.

ثانياً: الصدمات الخارجية والنمو الاقتصادي: الإطار النظري

يعد الاستقرار الاقتصادي وتقليل التقلبات في الناتج من أهم أهداف السياسة الاقتصادية نظراً لدوره الهام في رفع معدل النمو الاقتصادي. وقد اختلفت المدارس الاقتصادية في تفسير أسباب حدوث التقلبات الاقتصادية. إذ ترى بعض النظريات أن سبب التقلبات الاقتصادية يرجع إلى صدمات نقدية مرتبطة بالتوسع والانكماش في عرض النقود، أو لصدمات تتعلق بعوامل التجديد والابتكارات الحديثة، أو لصدمات أخرى تتعلق بالافراط في الاستثمار، وغيرها تعتمد على العوامل السيكولوجية وتوقعات المستثمرين، أو لصدمات حقيقية، أو حدوث الحروب، أو التغيرات المناخية.

لم تزل التقلبات الاقتصادية اهتمام كبير في الفكر الكلاسيكي نظراً لافتراضه أن قوى الطلب والعرض سوف تعمل بشكل تلقائي لإعادة التوازن عند التوظيف الكامل بما يحول دون انخفاض الناتج، حيث استبعد الكلاسيك وجود عجز في الطلب الكلي على السلع والخدمات أو حدوث فائض في العرض الكلي. وبالتالي التقلبات سوف تكون مؤقتة

ولفترة محدودة ولا تمثل مشكلة ولا تحتاج لتدخل الدولة لتحقيق الاستقرار فى النمو الاقتصادى (Gordon, 2000: 222-223).

وتعد التقلبات الاقتصادية فى نموذج Hawtrey ظاهرة نقدية تحدث بسبب التقلبات فى عرض النقود التى تحدث من خلال آلية الائتمان المصرفى ومعدلات الفائدة المرتبطة به. (Lee, 1971: 220-221).

أما نظرية الإفراط فى الاستثمار Overinvestment Theory فتربط بين التقلبات الاقتصادية والاختلالات فى هيكل الإنتاج، حيث يرى Hayek أن صناعات السلع الرأسمالية تميل إلى التقلب بشكل أكثر حدة من صناعات السلع الاستهلاكية. وبالتالي تحدث التقلبات نتيجة عدم التوازن بين انتاج السلع الاستثمارية وانتاج السلع الاستهلاكية. ومن ثم تحدث فترات التوسع نتيجة الإفراط فى الاستثمار (Oppers, 2002: 4-6; Lee, 1971: 220-221).

كذلك من النماذج التى اهتمت بتفسير التقلبات الناتجة عن صدمات خارجية نموذج البقعة الشمسية Sunspot، حيث أرجع Jevones حدوث التقلبات الاقتصادية إلى التغيرات المناخية والطبيعية والأعاصير والسيول التى تؤثر سلباً على المحاصيل الزراعية وتحدث خسائر فى القطاعات الاقتصادية وتؤدى إلى تراجع النشاط الاقتصادى. ولكن تعد هذه النظرية مكتملة وليست بديلة للنظريات الأخرى المفسرة للتقلبات (Peart,1991:243-244).

فى حين يوضح نموذج الحرب War أن الحروب والنزاعات ينتج عنها تقلبات اقتصادية نظراً لما يرتبط بها من زيادة كبيرة فى حجم النفقات العسكرية والتوسع فى الإنتاج والتشغيل أثناء فترة الحروب (Thompson, 1982: 301).

وعلى خلاف النظريات الأخرى للتقلبات الاقتصادية، ركز Schumpeter(1939) فى نظريته Innovation Theory على دور الابتكار والتجديد فى تفسير التقلبات والنمو فى الناتج، ومنح أهمية خاصة لدور المنظم Entrepreneur أو المبدع الذى يطبق هذه الابتكارات. حيث يتعرض النشاط الاقتصادى لصدمات تسببها عوامل خارجية Exogenous تتمثل فى الابتكارات تحفز عملية التكيف داخل النظام الاقتصادى نفسه Endogenous بما يؤدى إلى التقلبات.

وقد أدت أزمة الكساد العظيم (1929- 1933) وما ترتب عليها من انخفاض شديد فى الناتج وارتفاع كبير فى معدل البطالة إلى تطوير المنهج الكينزى الذى أرجع سبب حدوث الركود الاقتصادى وانخفاض مستوى الناتج والتوظيف فى ظل الكساد العظيم إلى صدمات الطلب متمثلة فى نقص الطلب الكلى وخاصة الطلب الاستثمارى. كما منح Keynes أهمية لتوقعات المستثمرين وحالات التفاؤل والتشاؤم بشأن الأرباح المستقبلية

بما يؤثر على مناخ الاستثمار ويؤدي إلى التقلبات، الأمر الذي يتطلب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي باستخدام السياسات الاقتصادية لتخفيف حدة التقلبات والركود بما يساهم في تحقيق مستوى أعلى من النمو الاقتصادي (Gordon, 2000: 225-229; Barro, 1989: 2; Gordon, 1981:19- 20).

إلا أن حدوث الصدمة النفطية 1973 وما ترتب عليها من التراجع في معدلات الإنتاجية والنمو الاقتصادي التي شهدها الاقتصاد العالمي، أدى إلى ظهور اتجاهات جديدة تنتقد الأفكار الكينزية (Aimer, 2019: 232; Khan et al., 2019: 1320). فقد أوضح Friedman أن التقلبات الاقتصادية ترجع بشكل أساسي إلى الصدمات النقدية التي تحدث في عرض النقود بما لها من تأثيرات هامة على الجانب الحقيقي في الاقتصاد في شكل تقلبات في الناتج (Romer & Romer, 1989: 121-122).

وتعد نظرية الدورات الحقيقية (Real Business Cycles (RBC) التي تم تقديمها من جانب Kydland & Prescott (1982) من النماذج الهامة والتي تؤكد أن التقلبات في الناتج والتوظيف تنتج عن صدمات حقيقية يتعرض لها الاقتصاد في جانب العرض تتمثل في الصدمات في مستوى التكنولوجيا وتسمى بصدمات الإنتاجية، التي تؤدي إلى تحديد مسار جديد للنمو في الأجل الطويل. ومن ثم فهي تقدم مدخلاً متكاملاً لنظريتي النمو الاقتصادي والتقلبات. حيث تستخدم هذه النماذج متبقي Solow Residual كمؤشر لصدمات التطور التكنولوجي التي تعد مصدراً أساسياً للنمو الاقتصادي (Bianchi et al. 2018: 1; Bhattacharya & Kar, 2011: 3; Plosser, 1989: 60).

وفي إطار ذلك ظهرت نماذج النمو الداخلي Endogenous Growth Theory مستندة إلى كتابات (Romer (1986), Lucas (1988) موضحة أن النمو يحدث من داخل النموذج ويعتمد على مجموعة من العوامل التي تؤثر على مسار النمو في الأجل الطويل، والتي تتمثل في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج Total Factor Productivity (TFP). ووفقاً لذلك تعد الصدمات التي يمكن أن تتعرض لها الدول من العوامل التي تؤثر على نمو الإنتاجية الكلية ومن ثم النمو الاقتصادي.

وعليه توضح النظريات أن الصدمات الاقتصادية يمكن تقسيمها إلى نوعين، صدمات الطلب Demand Shocks، وصدمات العرض Supply Shocks أو صدمات الإنتاجية التي تؤثر مباشرة في جانب الإنتاج. كما يمكن تقسيمها أيضاً إلى صدمات محلية أو داخلية Country Specific Shocks ناشئة عن الظروف والعوامل الداخلية للنظام الاقتصادي، وصدمات خارجية أو عالمية (Global) External shocks.

وفيمايلي يتم توضيح مفهوم الصدمات الخارجية، وأهم أنواعها وقنوات انتقال آثارها للنمو.

١/٢ مفهوم الصدمات الخارجية:

يمكن تعريف الصدمات الخارجية بصفة عامة على أنها اضطراب خارجي غير متوقع، له تأثير هام على النظام الاقتصادي (Bhattacharya & Kar, 2011: 3-4). وفي نفس السياق، يتم تعريفها بشكل أكثر تحديداً على أنها الحدث الذي ينتج عنه تغير كبير ومفاجيء وغير متوقع في معظم الأحيان في المتغير الاقتصادي، يؤثر على كافة المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وينعكس في معدل النمو الاقتصادي (معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٩: ٣-٤؛ مجلس الوزراء المصري، ٢٠٠٤: ٧)

والصدمة الخارجية تكون خارجة عن إرادة النظام الاقتصادي للدولة ويصعب التحكم فيها والسيطرة عليها Exogenous مثل التي تتعلق بالابتكارات، أو بالظروف المناخية والحروب والثورات. كما أنه غالباً ما تحدث هذه الصدمات خارج اقتصاد الدولة وتكون مرتبطة بظروف الاقتصاد العالمي، مثل الطلب الخارجي والأسعار العالمية. حيث تكشف الدراسات عن أن الصدمات التي تحدث في الدول المتقدمة وبعض الدول الصاعدة - مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ومنطقة اليورو والصين- تمثل مصدراً هاماً للصدمة الخارجية (Shah et al., 2019: 245; Kuznetsov et al., 2019: 4).

وبالرغم من أنه قد تكون هناك بعض الصدمات التي لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي مثل التطور التكنولوجي، إلا أن مصطلح الصدمات كثيراً ما يستخدم إلى حد كبير للظواهر التي تحدث نتائج وآثار سلبية على الأداء الاقتصادي، وهذا ما يسمى بالآزمات الاقتصادية (Bhattacharya & Kar, 2011: 3-4). ونتيجة لتزايد حدة الصدمات والآزمات الاقتصادية في السنوات الأخيرة، فأصبح هناك آزمات ثنائية أو آزمات ثلاثية في نفس الوقت (معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٩: ٢).

٢/٢ أنواع الصدمات الخارجية:

تعرض معدلات النمو الاقتصادي في الدول المختلفة سواء كانت دول متقدمة أو نامية لأنواع عديدة من الصدمات الخارجية، يتمثل أهمها فيمايلي:

١/٢/٢ صدمات الناتج العالمي Global Output Shocks: هي نوع من

الصدمة الخارجية العالمية التي تنتج عن الأحداث والمستجدات المختلفة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، أو تنتج عن موجات مفاجئة وحادة من الركود أو الراج تؤدي إلى تباطؤ أو تسارع في النمو الاقتصادي العالمي. وغالباً ما ترتبط هذه الصدمات بالنمو في الدول الصناعية المتقدمة، والنمو في الأسواق الصاعدة. ويتم التعبير عن هذا النوع من الصدمات في الدراسات المختلفة من خلال معدلات نمو إجمالي الناتج العالمي الحقيقي

(Todorov et al., 2019: 160; Aizenman et al., 2017: 14- 15; Bazhenova & Bazhenova, 2016: 78)

ومن الأمثلة الهامة على هذا النوع من الصدمات تحقيق معدلات سالبة للنمو العالمي عام 2009 بعد الأزمة المالية العالمية. وأزمة الديون السيادية الأوروبية 2012 والتي أسهمت في تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي من خلال انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في هذه المنطقة.

٢/٢/٢ صدمات أسعار النفط العالمية Global Oil Prices Shocks: وهي عبارة عن الانهيار أو الارتفاع الحاد الذي يحدث في أسعار النفط. وتعد الصدمات في أسعار النفط أحد أهم الصدمات الخارجية التي تخلق آثاراً اقتصادية هامة تؤخذ في الاعتبار عند تصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية أو تفسير الأداء الاقتصادي للدول المختلفة سواء كانت دول مصدرة أو مستوردة للنفط (Aimer, 2019: 232).^١ ويمكن التعبير عنها من خلال المتوسط الإسمي والحقيقي لأسعار النفط **Nominal and Real Crude Oil Price**.

ومن الأمثلة الحديثة على هذا النوع من الصدمات الانخفاض الحالى الكبير الذى تعرضت له أسعار النفط فى التاسع من مارس 2020، بحيث وصل خام برنت إلى حوالى 30 دولار وخام تكساس حوالى 27 دولار للبرميل، ثم انخفاضه مرة أخرى فى 16 مارس إلى أقل من 25 دولار.

٣/٢/٢ صدمات التجارة العالمية Global Trade Shocks: هي الصدمات الناتجة عن التقلبات في حجم التجارة العالمية أو الإقليمية ارتفاعاً وانخفاضاً، الأمر الذي يترتب عليه صدمات في الطلب الخارجى على صادرات الدول المختلفة. (Raghavan & Devadason, 2020: 109; Lee, 2019: 1; Chodorow et al., 2019: 1-3; Bodunrin, 2016: 2). ويمكن التعبير عنها من خلال معدل نمو التجارة العالمية أو نسبة التجارة السلعية من الناتج العالمى، أو حجم التجارة العالمية المنقولة بحراً.

وتعد الحروب التجارية المستمرة بين الولايات المتحدة والصين منذ يناير عام 2018 وما يترتب عليها من تراجع فى التبادل التجارى بين أكبر قوى اقتصادية فى العالم وزيادة التهديدات بشأن زيادة الحمائية العالمية **Global Protectionism** من

^١ - يتضمن هذا النوع من الصدمات أيضاً الارتفاع والانهيار المفاجئ فى الأسعار العالمية للمواد الخام الأخرى والسلع الأولية والأساسية مثل الغاز والمعادن و القمح والقطن والسلع الوسيطة والنهائية. ولكن تعد الأسعار العالمية للنفط من أكثر الصدمات حدوثاً وتأثيراً على الاقتصاد العالمى.

الأمثلة الهامة على هذا النوع من الصدمات (Raghavan & Devadason, 2020:109; Kuznetsov et al., 2019: 3; Tiunova, 2018)

٤/٢/٢ صدمات التطور التكنولوجي Technology Shocks: وهى نوع من الصدمات التى تنتج عن الابتكارات والتكنولوجيا الحديثة والاكتشافات العلمية الجديدة. ويمكن التعبير عنها من خلال عدد من المؤشرات منها الاتفاق على البحوث والتطوير R&D، أو عدد براءات الاختراع، أو الصادرات عالية التكنولوجيا (Xiong et al., 2020: 51; Pradhan et al., 2020: 1-2; Mbukanma et al., 2019: 20; Bianchi et al., 2018: 1-2). كما يمكن التعبير عنها أيضاً بمؤشر الابتكار العالمى Global Innovation Index (GII).

ومن الأمثلة الهامة على هذا النوع من الصدمات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTs) والتي ترتب عليها ظهور مصطلح الاقتصاد الجديد "New Economy".

٥/٢/٢ الصدمات المالية العالمية Global Financial Shocks: وتعد من أكثر الصدمات انتشاراً فى ظل العولمة الاقتصادية والاندماج المالى الدولى بين الأسواق المالية العالمية وثورة ICT، والتي غالباً ما تنتج عن التقلبات الحادة فى أسعار الأدوات المالية المختلفة التى تتداول فى إطار الأسواق المالية أو البورصات، أو التغيرات التى تتعرض لها بعض البنوك الكبرى وتؤثر على النظام المالى العالمى. ويمكن التعبير عنها من خلال المؤشرات المختلفة للأسواق المالية العالمية. كما يمكن استخدام مؤشر التقلب العالمى (Global Volatility Index (VIX) أو مؤشر الخوف كما يطلق عليه (Todorov et al., 2019: 160; Aizenman et al., 2017: 39)

وقد أكدت الدراسات (Pradhan et al. (2020), Khan et al. (2019), Bianchi et al. (2018) أن من أهم الأمثلة على هذا النوع من الصدمات الأزمة المالية العالمية عام 2008 والتي تمثل أخطر الأزمات التى تعرض لها الاقتصاد العالمى منذ أزمة الكساد العظيم فى الثلاثينات، والأزمة المالية لشركات الدوت كوم أو ما تسمى بأزمة فقاعة دوت كوم "dot-com Bubble" عام 2001، وكذلك الأزمة المالية فى دول جنوب شرق آسيا عام 1997.

٦/٢/٢ صدمات معدلات الفائدة العالمية Global Interest Rate Shocks: وهى تلك الصدمات التى تنتج عن تقلبات حادة فى معدلات الفائدة العالمية ارتفاعاً وانخفاضاً، والتي غالباً ما تنتج عن تغيرات فى السياسة النقدية الخارجية للدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى واليابان، الأمر الذى قد يتبعه تغيرات فى معدلات الفائدة بالدول المختلفة، لذلك يطلق عليها صدمات السياسة النقدية الخارجية

(Todorov et al., 2019: 160; .External Monetary Policy Shocks
.Bazhenova & Bazhenova, 2016: 68, 79)

ومن أحدث الأمثلة علي هذا النوع من الصدمات، اتخاذ بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قرار استثنائي بتخفيض معدل الفائدة إلى ما يقرب من الصفر في 16 مارس 2020 ، وكذلك تخفيضها في مصر بحوالي 3% خلال نفس اليوم، وذلك في مواجهة أزمة الانتشار العالمي لفيروس كورونا المستجد (Covid-19).

٧/٢/٢ صدمات عدم الاستقرار السياسي Political Instability Shocks: وهي

تلك الصدمات الناتجة عن الحروب والثورات والنزاعات الأهلية Wars and Civil Conflicts والإرهاب والاحتجاجات والتغيرات الجذرية في الأنظمة، والتي تزايدت في السنوات الأخيرة وتواجهها كافة الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وأصبحت عابرة للدول والقارات (Corovei & Socol, 2019: 8; Mbukanma et al., 2019: 18). وكثيراً ما يتم التعبير عن أزمات عدم الاستقرار السياسي في الدراسات المختلفة من خلال متغيرات وهمية، وحديثاً يتم التعبير عنها من خلال بعض المؤشرات التي تصدرها المنظمات الدولية مثل مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب كأحد المؤشرات الفرعية للحكومة Worldwide Governance Indicators (WGI).

وتعد ثورات الربيع العربي ومنها ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 في مصر والهجمات الإرهابية المتوالية لها من الأمثلة على هذا النوع من الصدمات. وكذلك هجمات 11 سبتمبر عام 2001 وحرب الخليج عام 2003 والحرب الروسية الأوكرانية مؤخراً عام 2022.

٨/٢/٢ صدمات الكوارث الطبيعية أو البيئية Natural-disaster: وهي عبارة

عن حوادث غير متوقعة ناجمة عن الطبيعة أو قد تكون بسبب فعل الإنسان. وتتمثل الكوارث الطبيعية في الزلازل، والسيول، والأعاصير والعواصف، والفيضانات. كما تشمل أثر الكوارث الناتجة عن فعل الإنسان على تغير المناخ وتلوثه وزيادة الانبعاثات الكربونية والنفائات الناتجة عن الإنتاج الصناعي، ونقص الموارد المائية والجفاف وكافة الظواهر الأخرى المرتبطة بالسلوك البشري.

ويمكن التعبير عنها من خلال مؤشر الكوارث الطبيعية Natural Disasters

Risk Index (NDRI) أو المؤشر العالمي للمخاطر World Risk Index. وكذلك من خلال بعض المؤشرات البيئية مثل معدل استخدام واستهلاك الموارد المائية العذبة، ومؤشر انبعاثات الغازات التي تزيد من الاحتباس الحراري Greenhouse Gases Index (GHG) (Global Competitiveness Report, 2019: 25-26;

(Aizenman et al., 2017: 14- 15). وتعد موجة الطقس السيء والعواصف والسيول التي واجهت الاقتصاد المصرى يومى 12 و13 مارس 2020، وكذلك زلزال عام 1992 من الأمثلة على هذا النوع من الصدمات.

٩/٢/٢ صدمات الانتشار العالمى للأوبئة والأمراض المعدية Epidemics and Infectious Diseases Shocks: وهى الصدمات التى تنتج عن زيادة حادة فى انتشار الأوبئة والأمراض المعدية المستجدة أو القديمة فى الاقتصاد العالمى، قد تصل إلى حد الجائحة ويرتبط بها ارتفاع كبير فى معدل الوفيات (Bloom et al., 2018: 46-47).
ويعد الانتشار العالمى لفيروس كورونا Coronavirus Pandemic عام 2020 الذى بدأ فى الصين ثم انتشر فى كافة دول العالم وما ترتب عليه من خسائر اقتصادية كبيرة من الأمثلة الحديثة على هذا النوع من الصدمات.

١٠/٢/٢ صدمات عدم التأكد العالمى Global Uncertainty Shocks : هناك اتجاه أكثر حداثة فى الأدبيات الاقتصادية ظهر بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008 يتناول ما يسمى "بصدمات عدم التأكد" بدأ منذ دراسة (Bloom (2009 التى أوضحت أن هذا النوع من الصدمات يشير إلى حالة عدم التأكد التى تظهر فى الدول المختلفة وعلى المستوى العالمى بعد حدوث الصدمات والأزمات الكبرى مباشرة ويتولد عنها فترات ركود حادة.^٢

ويعد مؤشر Global Economic Policy Uncertainty (EPU) Index المؤشر الأساسى الذى يعبر عن هذا النوع من الصدمات على المستوى العالمى وعلى مستوى الدول المختلفة , (Global Economic Policy Uncertainty Index , (3; Kuznetsov et al., 2019: 245; Shah et al., 2019: 2020). وتعد الحروب التجارية بين الولايات المتحدة والصين منذ عام 2018، والانتشار العالمى لفيروس كورونا المستجد، والاختفاض الحاد لأسعار النفط عام 2020 مصدراً لصدمات عدم التأكد على المستوى العالمى.

٣/٢ قنوات انتقال آثار الصدمات الخارجية إلى النمو الاقتصادى:

تتنقل آثار الصدمات الخارجية إلى النمو الاقتصادى فى الدول المختلفة من خلال مجموعة من الروابط التجارية والمالية والسعرية بين كافة الدول فى الاقتصاد العالمى.

^٢ - أوضحت دراسة (Bloom (2009 أن الصدمات التى تعرض لها الاقتصاد العالمى وترتب عليها صدمات عدم اليقين من أهمها أزمة الصواريخ الكوبية، واغتيال جون كيندى، والصدمات النفطية، وأحداث الحادى عشر من سبتمبر الإرهابية. ووفقاً لذلك تعتبر الأزمة المالية العالمية والصدمات المتتالية فى أسعار النفط العالمية من ضمن الأزمات الأكثر أهمية التى يترتب عليها صدمات عدم التأكد.

وتختلف آثار الصدمات الخارجية على النمو وتتفاوت ما بين آثار سلبية معرّقة للنمو وآثار إيجابية قد تكون داعمة للنمو الاقتصادي.

حيث ينتقل أثر صدمات الناتج العالمي بشكل أساسي من خلال قناة الطلب الخارجي على الصادرات المحلية، وكذلك الاستثمارات الأجنبية، وتحولات العاملين من الخارج. فمثلاً يؤدي تسارع النمو العالمي زيادة الطلب على الصادرات المحلية، ومن ثم تحفيز الاستثمارات وزيادة الطلب على عوامل الإنتاج وزيادة الإنتاج والنمو (Bazhenova & Bazhenova, 2016: 79; Bhattacharya & Kar, 2011:4).

وتؤثر صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي من خلال عدة قنوات من أهمها: قناة جانب العرض Supply- Side Channel، وقناة الثروة Wealth Channel، وقناة التوازن الحقيقي Real Balance Channel، وقناة التضخم Inflation Channel. حيث يعد النفط مصدر الطاقة الأساسي وأحد المدخلات التي لا غنى عنها في عملية الإنتاج، وبالتالي يؤدي الارتفاع في أسعار النفط إلى زيادة تكاليف الإنتاج، وقيمة فاتورة الواردات وارتفاع أسعار المنتجات النفطية وأسعار كافة السلع الأخرى. وبالتالي يترتب على ارتفاع معدلات التضخم آثاراً سلبية على الاستهلاك والاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي (Aimer, 2019: 233-234; Khan et al., 2019: 1320).

وتؤثر صدمات التجارة العالمية والحروب التجارية تأثيراً هاماً على النمو الاقتصادي للدول من خلال الأثر على معدلات نمو كل من الصادرات والواردات خاصة مع أكبر الشركاء التجاريين (Lee, 2019: 22-23; Todorov et al., 2019: 160; Buti & Szekely, 2019:1-2; Aizenman et al., 2017: 14- 15)

وتعد صدمات التطور التكنولوجي من الصدمات الهامة التي تؤثر على النمو الاقتصادي، فتعد الابتكارات هي المحرك الأساسي للإنتاج والنمو. حيث أنها تخلق فرصة لابتكار أفكار ومنتجات وخدمات جديدة ذات طلب مرتفع عليها تشبع احتياجات مختلفة أو ترفع من الإنتاجية أو تحل مشكلة معينة تواجهها الدولة، ويترتب عليها موجات متتالية من التحسن في الإنتاجية، وخلق فرص العمل ومن ثم تحسن النمو الاقتصادي (Xiong et al., 2020: 51-53; Pradhan et al., 2020: 1-2; Mbukanma et al. 2019: 20)

كما تؤثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT على النمو الاقتصادي من خلال قناتين هما الإنتاج لسلع وخدمات ICT Produce تساهم في توليد القيمة المضافة (جانب العرض)، واستخدامها ICT Use في القطاعات الاقتصادية المختلفة (جانب الطلب). حيث يساهم استخدام ICT في تدفق المعلومات والمعارف بسرعة وسهولة وتلاشي المسافات والحدود الجغرافية "Death of Distance" وزيادة كفاءة

المعاملات الاقتصادية وانخفاض تكاليفها وزيادة حجمها ومن ثم زيادة نمو وتنويع الصادرات كقناة هامة لحفز النمو الاقتصادي. (Kotnik & Hagsten, 2018: 104).

وتتمثل قنوات انتقال آثار الأزمات المالية كما توضح الدراسات Pradhan et al. (2017), Bianchi et al. (2018), Aizenman et al. (2020) في: تباطؤ وتعطيل تدفقات رؤوس الأموال والمساعدات الإنمائية، وتدهور فرص الائتمان، واهتزاز ثقة وتوقعات المستثمرين والمستهلكين، والانخفاض في التبادل التجاري، بما يؤدي إلى تراجع الاستثمار والاستهلاك وإعاقة النمو. بالإضافة إلى الأثر على توفير رأس المال المادي اللازم لتمويل الشركات الناشئة New- Start-ups للحفاظ على استمراريتها وتوسعها بالمستقبل.

وينتقل أثر صدمات معدل الفائدة العالمية إلى النمو الاقتصادي من خلال: تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، والطلب الاستهلاكي خاصة وأنه يعتمد في جانب كبير منه على الاقتراض، والطلب الاستثماري على السلع الرأسمالية ومن ثم الإنتاج والنمو الاقتصادي (Bazhenova & Bazhenova, 2016: 79- 80).

وتشير العديد من الدراسات Uzelac et al. (2020), Asongu et al. (2020), Corovei & Socol (2019), Mbukanma et al. (2019) إلى أن أثر صدمات عدم الاستقرار السياسي تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي من خلال تدهور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تراجع الإنتاجية، ونقص القدرة على التصدير والاستيراد، وانخفاض مستوى التنمية البشرية وارتفاع معدل البطالة وانتشار الفقر، بالإضافة إلى أن عدم الاستقرار يخلق مناخ غير مناسب للابتكار والتطوير والإنتاج.

وينتج عن صدمات الكوارث الطبيعية والبيئية عدد كبير من الوفيات وارتفاع معدل البطالة وانخفاض كبير في الإنتاج وفقاً لمدى جسامته الكارثة. فقد أوضحت دراسة (Atsalakis et al. 2020) أن الكوارث الطبيعية قد تسببت في خسائر اقتصادية بحوالي 3 تريليون دولار، ووفاة أكثر من مليون شخص خلال العشرين عاماً الماضية. كما يفرض هذا النوع من الصدمات ضغطاً كبيراً على البيئة ويؤدي إلى تدهورها "Environmental Footprint" بما يعوق النمو الاقتصادي (Global Competitiveness Report, 2019: 25-26).

وفيما يتعلق بقنوات انتقال أثر صدمات الأوبئة إلى النمو الاقتصادي، أوضحت الدراسات Estrada et al. (2020), UNCTAD (2020), Bloom et al. (2018), World Health Organization (2009) أن أهمها يتمثل في: أثر ارتفاع تكاليف الاتفاق على القطاع الصحي، والأثر على ارتفاع معدل البطالة وانخفاض الأجور وانخفاض الإنتاج، وانخفاض التبادل التجاري، وتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر، والأثر السلبي على القطاع السياحي وقطاع الطيران، وتعطل الأنشطة التجارية والخدمية من تجارة التجزئة والجملة وتعطيل سلاسل الإمداد، ومن ثم انخفاض النمو الاقتصادي.

وينتقل أثر صدمات عدم التأكد على النمو الاقتصادي من خلال، أولاً: قناة الاستثمار، حيث يحدث تراجع وتأجيل للقرارات الاستثمارية "Wait-and-See Idea"، قد يصل إلى التوقف المؤقت عن الاستثمار، ومن ثم انخفاض التشغيل. ثانياً: آثار سلبية على الناتج الصناعي ومن ثم انخفاض الناتج المحلي، وانخفاض حاد في الاستهلاك الخاص. ثالثاً: من خلال ما يترتب عليها من تقلبات كبيرة في أسواق الأسهم (Villaverde & Quintana, 2020: 2; Shah et al., 2019: 244; Ahir et al., 2018: 1; Bloom, 2009)

ثالثاً: آثار الصدمات الخارجية على النمو الاقتصادي في ضوء الدراسات السابقة:

يحاول هذا الجزء استعراض أهم الدراسات التطبيقية الحديثة حول آثار الصدمات الخارجية المختلفة على النمو الاقتصادي.

١/٣ الدراسات التي تناولت آثار مجموعة من الصدمات الخارجية:

استهدفت دراسة (Rodriguez et al. (2023) قياس آثار مجموعة من الصدمات الخارجية (أسعار الفائدة الفيدرالية- الأسعار العالمية للسلع الأساسية- النمو في الصين والولايات المتحدة) على النمو الاقتصادي ودرجة في مجموعة من دول تحالف المحيط الهادي للفترة (1994 - 2019) بالاعتماد على نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR. وتوصلت النتائج إلي أن الصدمات الخارجية تلعب دوراً هاماً في التأثير على تقلبات الناتج المحلي بحوالي %50 في المتوسط.

وتوصلت دراسة (Alexandra (2022) إلى تباین تأثير الصدمات والأزمات الخارجية على النمو الاقتصادي وذلك في ثلاث دول من دول أوروبا الوسطي والشرقية باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR). وقد تمثلت أهم الصدمات بالدراسة في صدمات سعر الفائدة الأجنبي، وصددمات الناتج العالمي والدين الخارجي.

كما اهتمت دراسة (Raghavan & Devadason (2020) ببحث آثار الصدمات الخارجية العالمية والإقليمية على النمو الاقتصادي في دول الآسيان خلال الفترة (1978 - 2018). وقد حددت الدراسة الصدمات العالمية على أنها هي التي تنتج عن الولايات المتحدة والصين، بينما الصدمات الإقليمية التي تنتج عن الدول المجاورة. واعتمدت على تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR). وتوصلت النتائج إلى أن استجابة دول الآسيان للصددمات العالمية تكون أكثر وضوحاً من الصدمات الإقليمية.

كما قامت دراسة Todorov et al. (2019) بتحليل آثار الصدمات الخارجية الناتجة عن الاندماج الاقتصادي العالمي على نمو الاقتصاد البلغاري. وقد اعتمد التقدير على نموذج تصحيح الخطأ (VEC) Vector Error Correction Model للفترة الزمنية (2007-2017). وتمثلت الصدمات الخارجية التي تناولتها الدراسة في: صدمات الناتج العالمي، وصدمات معدلات الفائدة، وصدمات أسعار النفط، والصدمات المالية. وأوضحت النتائج أن الصدمات السابقة تفسر حوالي 68% من التغيرات في معدل النمو الاقتصادي.

وتوصلت دراسة Tiunova (2018) إلى تأثير الاقتصاد الروسي بشكل كبير بالصدمات الخارجية الناتجة عن المخاطر الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد العالمي والأسواق المالية في السنوات الأخيرة، والتي تمثل أهمها في سيادة حالة من عدم التأكد في أسواق الطاقة العالمية نتيجة النمو في إنتاج النفط من جانب الولايات المتحدة والتقلبات في أسعار النفط، والحروب التجارية. وقد اعتمدت الدراسة على نموذج (SVAR) خلال الفترة الزمنية (2002-2018).

كما أوضحت دراسة Bianchi et al. (2018) أن الصدمات الخارجية تفسر نسبة هامة من التغيرات التي تحدث في الإنتاجية الكلية TFP، ومن ثم النمو الاقتصادي طويل الأجل في الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة الزمنية (1995-2011)، وذلك من خلال تناول آثار صدمات التطور التكنولوجي متمثلة في الاستثمار في البحوث والتطوير، وكذلك الصدمات والأزمات المالية العالمية لتفسير أحدث ركودين في العامين 2001 و 2008.

٢/٣ الدراسات التي تناولت أثر نوع واحد من الصدمات الخارجية:

فيما يتعلق بصدمات النمو العالمي فقد توصلت دراسة Bazhenova & (2016) إلى أن الصدمات الموجبة في النمو العالمي تؤثر إيجابياً على معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في أوكرانيا.

وحظيت الصدمات في الأسعار العالمية للنفط باهتمام كبير في الدراسات التطبيقية ومنها دراسة Chigozi & Nyatanga (2020) التي استهدفت قياس أثر صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في نيجيريا بالاعتماد على نموذج (SVAR) خلال الفترة (1980-2018). وأوضحت النتائج أن الصدمات السالبة في أسعار النفط تحدث تأثيراً أكبر على النمو الاقتصادي من الصدمات الموجبة.

كما قامت دراسة معهد التخطيط القومي (2016) ببحث أثر التغيرات في أسعار النفط على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1965-2014) باستخدام أسلوب الانحدار

المتدرج. وتوصلت النتائج إلى أن الصدمات الموجبة في الأسعار العالمية للنفط تؤثر سلبياً على النمو الاقتصادي في مصر.

وفيما يتعلق بصدمات التجارة العالمية، فقد ركزت دراسة Raghavan & Devadason (2020) على تحليل أثر الصدمات الخارجية للتجارة الناتجة عن الحروب التجارية بين الولايات المتحدة والصين على النمو الاقتصادي في رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN. وتوصلت إلي أن الولايات المتحدة والصين محركان مؤثران على النمو الاقتصادي في الدول الآسيوية.

وبالنسبة لصدمات التطور التكنولوجي أو الابتكار، فقد استهدفت دراسة Pradhan et al. (2020) اختبار العلاقة السببية بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT والابتكار، والنمو الاقتصادي في 25 دولة أوروبية خلال الفترة (1989-2016)، وذلك في الأجلين القصير والطويل بالاعتماد على نموذج (ECM). وتوصلت إلي أن انتشار ICT له تأثير إيجابي معنوي هام على النمو الاقتصادي في الدول الأوروبية.

كما اهتمت الدراسات بالصدمات المالية العالمية، فقد قامت دراسة Cabral & Castellanos (2019) ببحث آثار الأزمة المالية العالمية عام 2008 على النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (1973-2012) بالاعتماد على OLS. وأظهرت النتائج آثاراً سلبية واضحة للأزمة المالية العالمية على معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول.

وفيما يتعلق بصدمات معدلات الفائدة العالمية، فقد بحثت دراسة Lacoviell & Navarro (2019) أثر صدمات معدلات الفائدة الناشئة عن الولايات المتحدة الأمريكية على النمو الاقتصادي في 50 دولة باستخدام نموذج VAR خلال الفترة (1965-2016). وتوصلت النتائج إلى أن ارتفاع معدلات الفائدة في الولايات المتحدة يترتب عليه انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة والدول الصاعدة بحوالي 0.5% و 0.8% على التوالي.

وبالنسبة لصدمات عدم الاستقرار السياسي والحروب والإرهاب، فقد قامت دراسة Uzelac et al. (2020) بقياس أثر الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في 19 دولة من دول أوروبا الوسطى والشرقية خلال الفترة (1999-2016)، بالاعتماد على نموذج الآثار العشوائية. وأظهرت النتائج أن الاستقرار السياسي ذو أثر موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي.

وفيما يختص بصدمات الكوارث الطبيعية، فقد قامت دراسة Atsalakis et al. (2020) ببحث أثر الكوارث الطبيعية على النمو الاقتصادي في أكثر من 100 دولة تختلف فيما بينها من حيث المناخ ومستوى التنمية الاقتصادية، وذلك على مدى 30

عاماً. وأوضحت النتائج أن العلاقة بين الكوارث الطبيعية والنمو الاقتصادي سلبية، وأن حجم التأثير يتباين بين الدول المختلفة.

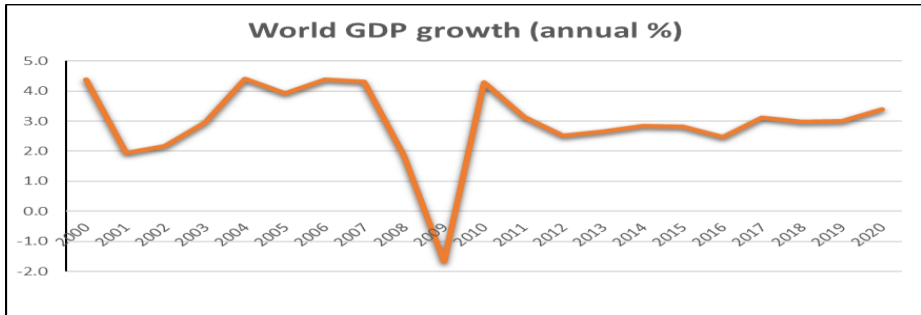
وفيما يتعلق بالصدمات العالمية لانتشار الأوبئة، فقد استهدفت دراسة Halmai (2021) تحديد أثر أزمة (Covid-19) النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي. وقد توقعت الدراسة أن يكون لأزمة كوفيد تأثير مباشر على الإنتاج وانخفاض الاستثمارات وتباطؤ سوق العمل، ومن ثم انخفاض احتمالات النمو الاقتصادي. كما قامت دراسة Estrada et al. (2020) بتقييم الآثار الاقتصادية لانتشار فيروس كورونا على النمو الاقتصادي في الصين والاقتصاد العالمي. وتوصلت النتائج إلى نمو الاقتصاد الصيني سوف يتراجع من 6.2% عام 2019 إلى 4.3% عام 2020 .

وفيما يتعلق بصدمات عدم التأكد، فقد حاولت دراسة Villaverde & Quintana (2020) تقديم استعراض مرجعي للأدبيات المتعلقة بصدمات عدم التأكد. وأوضحت أنها تؤدي إلى التأثير سلبياً على معدل النمو الاقتصادي.

رابعاً: تحليل أهم الصدمات الخارجية على المستوى العالمي (2020-2000)

١/٤ صدمات الناتج العالمي:

شكل رقم (1): تطور معدلات نمو الناتج العالمي للفترة (2000-2020).



- المصدر: أعد بواسطة الباحثة استناداً إلى بيانات البنك الدولي، وبيانات عامي 2019 و2020 من صندوق النقد الدولي، وعام 2020 متوقع ولكن حديثاً يتوقع انخفاضه عن هذا التقدير.

- World Bank (2020), World Development Indicators (WDI), Online Database.

- IMF (2020), World Economic Outlook, Online Database.

يتضح من الشكل السابق رقم (1) تذبذب معدل نمو الناتج العالمي بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة التحليل، حيث شهد ارتفاعاً ملحوظاً عام 2000 ليبلغ حوالي 4.5% نتيجة انعكاسات التطور الهائل في تكنولوجيا ICT، بعد أن كان حوالي 2.5% عام 1998 متأثراً بالأزمة المالية الآسيوية عام 1997. ثم حقق انخفاضاً كبيراً عام

2001 إلى 1.9% بمعدل انخفاض بلغ حوالى (-57%) نتيجة أحداث الحادى عشر من سبتمبر، بالإضافة إلى أزمة "dot-com Bubble" عام 2001، بحيث استمر الأثر على الناتج العالمى خلال العامين التاليين 2002 و2003.

ولكن اتجهت معدلات النمو العالمى للارتفاع بعد ذلك منذ عام 2004 حتى عام 2007 لتبلغ أعلى مستوياتها بما يقرب من 5%. ويرجع النمو المرتفع خلال هذه الفترة إلى التوسع الذى شهده نمو الناتج الصناعى على مستوى الدول الصناعية وخاصة الأسواق الصاعدة وفى مقدمتها الصين، وانتعاش حركة التجارة الدولية وتدفعات الاستثمارات الأجنبية. ثم عاود النمو العالمى الانخفاض مرة أخرى عام 2008 لتصل إلى 1.8%، بحيث يحقق الناتج العالمى معدل نمو سلبى لأول مرة خلال فترة التحليل بلغ حوالى (-1.7%) عام 2009 تأثراً بالأزمة المالية العالمية.

وبالرغم من التحسن عام 2010، إلا أنه بدأت مرحلة من التباطؤ فى النمو العالمى منذ عام 2011، ويمكن أن يرجع ذلك إلى تفاعل مجموعة من العوامل من أهمها عدم الاستقرار السياسى فى العديد من المناطق فى العالم وثورات الربيع العربى، والمشاكل الاقتصادية فى المنطقة الأوروبية وتحقيقهما لمعدلات نمو سالبة (-0.4%) عام 2012، نتيجة أزمة الديون السيادية الأوروبية يليها خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى منذ عام 2016. وكذلك انخفاض معدل النمو الصناعى العالمى، وتباطؤ النمو الاقتصادى بالصين منذ عام 2015، فضلاً عن استمرار الركود الاقتصادى فى روسيا والبرازيل وتحقيقها لمعدلات نمو سالبة خلال العامين 2015 و2016 (World Bank, 2020; UNCTAD, 2017: 2).

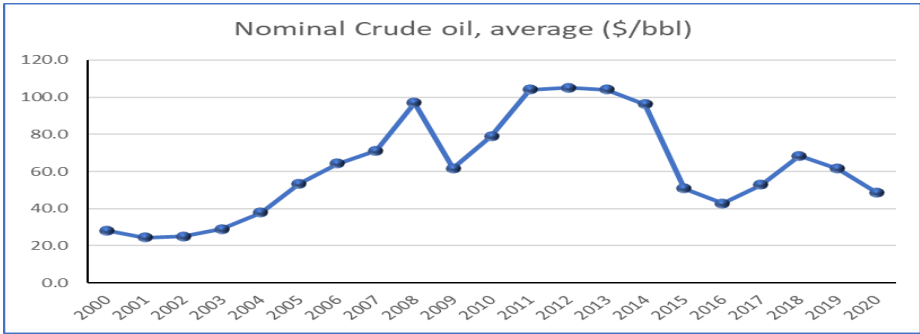
ومازال الاقتصاد العالمى يشهد تراجع فى النمو الذى انخفض نسبياً إلى حوالى 2.9% خلال العامين 2018 و2019 فى ظل تصاعد الحروب التجارية بين الولايات المتحدة والصين وغيرها من المتغيرات، مع توقع المزيد من الانخفاض الشديد، حيث أعلن صندوق النقد الدولى بشكل رسمى فى 28 مارس 2020 دخول الاقتصاد العالمى فى ركود ومواجهة أزمة عالمية جديدة فى ظل الخسائر الاقتصادية العالمية الناتجة عن صدمة انتشار فيروس كورونا، الأمر الذى يتوقع معه تحقيق معدلات نمو سالبة للاقتصاد العالمى.

^٣ - معدلات التغير (النمو والانخفاض) ومتوسطات الفترات للصدمة المختلفة محسوبة بواسطة الباحثة خلال فترة التحليل لكافة الصدمات العالمية وعلى مستوى مصر.

٢/٤ صدمات أسعار النفط العالمية:

تعد الصدمات في أسعار النفط أحد أهم الصدمات العالمية التي تؤدي إلى آثار اقتصادية على الاقتصاد العالمي والنمو الاقتصادي بالدول المختلفة. وفيما يلي تحليل لتطور أهم هذه الصدمات.^٤

شكل رقم (2): تطور المتوسط الإسمي لأسعار النفط العالمية للفترة (2000-2020)



- المصدر: أعد بواسطة الباحثة استناداً إلى بيانات البنك الدولي.
- World Bank (2020), World Development Commodity Price Data (The Pink Sheet), Online Database.
- سعر النفط لعام 2020 هو متوسط الثلاث الشهور الأولى من العام (الربع الأول).

يتضح من الشكل السابق رقم (2) تعرض أسعار النفط لقدر من التقلبات صعوداً وهبوطاً خلال الفترة. ويلاحظ على الفترة (2009 - 2000) بصفة عامة أن أسعار النفط أخذت اتجاهاً عاماً تصاعدياً، كما أنها تعرضت إلى الانخفاض مرة أخرى - بعد الأزمة المالية الآسيوية 1997- عام 2001 لتبلغ 24.4 دولار للبرميل بعد أن كانت ارتفعت

^٤ - كانت هناك العديد من الأزمات النفطية منذ السبعينات من القرن العشرين وحتى وقتنا الحالي. حيث في عام 1973 ارتفعت أسعار النفط بشكل كبير من 3 دولار إلى 12 دولار للبرميل نتيجة قيام منظمة الأوبك OPEC بفرض حظر على تصدير النفط إلى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بسبب دعمها لإسرائيل أثناء الحرب في منطقة الشرق الأوسط. وارتفعت الأسعار مرة أخرى من حوالي 14 دولار عام 1979 إلى 35 دولار للبرميل عام 1981 نتيجة الثورة الإيرانية والحرب بين العراق وإيران خلال هذه الفترة. وبالنسبة لفترة التسعينات، تعرضت أسعار النفط لصدمتين هما، حرب الخليج الأولى (الغزو العراقي للكويت) عام 1990 والتي ترتب عليها ارتفاع أسعار النفط. وتمثلت الصدمة الثانية في الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا والتي أدت إلى انخفاض الأسعار العالمية للنفط إلى حوالي 13 دولار عام 1998. وفيما يتعلق بالصدمات منذ عام 2000 سوف يتم تغطيتها خلال فترة التحليل. لمزيد من التفصيل، انظر:

- معهد التخطيط القومي (٢٠١٦)، "التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ٢٦٦، القاهرة.

عام 2000، وذلك بمعدل انخفاض حوالى %13.5 بسبب أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام 2001 وحالة عدم التأكد بشأن التباطؤ المحتمل للنمو الاقتصادى فى الولايات المتحدة الأمريكية والاقتصاد العالمى. ولكن سرعان ما اتجهت أسعار النفط نحو الارتفاع تدريجياً بشكل مستمر بعد ذلك خلال الفترة من عام 2002 وحتى عام 2008. فقد تضاعف سعر النفط ليصل إلى حوالى 97 دولار للبرميل عام 2008 بعد أن كان يبلغ 25 دولار عام 2002، بمعدل نمو بلغ حوالى %288 ما بين العامين. ويمكن أن يرجع هذا الارتفاع الكبير إلى تفاعل مجموعة من العوامل المختلفة من أهمها حرب الخليج الثانية عام 2003 وما ترتب عليها من انخفاض الإنتاج فى العراق، بالإضافة إلى زيادة الطلب العالمى على النفط خلال هذه الفترة نتيجة ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى العالمى، والنمو السريع فى الدول الآسيوية الصاعدة وزيادة استهلاكها للنفط وخاصة فى الصين. وبالتالي تعد الضغوط الكبيرة لزيادة الطلب كانت هى السبب الأساسى لارتفاع السعر العالمى للنفط خلال هذه الفترة.

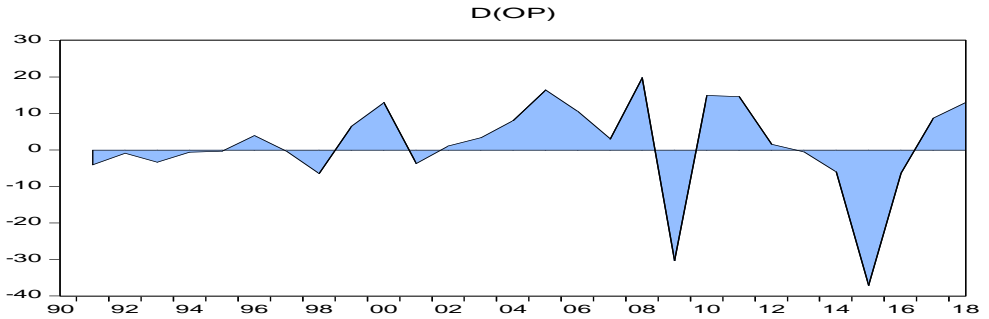
ولكن تراجعت أسعار النفط مرة أخرى عام 2009 لتبلغ نحو 61.8 دولار للبرميل بمعدل انخفاض بلغ حوالى %36.3 نتيجة ضغوط الأزمة المالية العالمية عام 2008. كذلك شهدت الفترة (2010 - 2020) عدد من الصدمات المتتالية وقدر أكبر من التقلبات بين الارتفاع والانخفاض فى أسعار النفط، مقارنة بالفترة السابقة حيث ارتفعت أسعار النفط منذ عام 2010 ارتفاعاً مستمراً وذلك حتى منتصف عام 2014، بحيث حققت الأسعار الإسمية للنفط مستويات قياسية لم تصل إليها من قبل. فقد بلغت حوالى 105 دولار للبرميل عام 2012، ويمكن أن يعود ذلك إلى استمرار ظروف زيادة الطلب العالمى على النفط تنصده الصين والهند والدول الآسيوية الأخرى والولايات المتحدة الأمريكية. وذلك بالإضافة إلى انخفاض العرض نتيجة حالة عدم الاستقرار التى تشهدها الدول المصدرة للنفط فى المنطقة العربية (مثل العراق وليبيا) فى ظل ثورات الربيع العربى منذ عام 2011.

إلا أنه منذ منتصف عام 2014 حققت أسعار النفط انخفاضاً شديداً، وذلك بعد ارتفاع استمر حوالى أربع سنوات. فقد انخفضت إلى النصف تقريباً من حوالى 96.2 دولار عام 2014 نحو 51 دولار للبرميل عام 2015، بمعدل انخفاض كبير بلغ حوالى %47. ثم تراجعت مرة أخرى عام 2016 إلى 42.8 دولار للبرميل. ويمكن أن يرجع ذلك إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمى وخاصة فى الصين والدول الأوروبية خلال هذه الفترة.

ولكن يلاحظ اتجاه السعر العالمي للنفط إلى الارتفاع مرة أخرى تدريجياً عامي 2017 و2018 ليصل متوسط الأسعار العالمية للنفط إلى 52.8 دولار و 68.4 دولار للبرميل بمعدل نمو بلغ 23.4% وحوالي 30% للعامين على التوالي. ويرجع ذلك إلى سيادة حالة من عدم التأكد بسوق النفط العالمي خاصة منذ بداية عام 2018 نتيجة لعدد من العوامل السياسية والاقتصادية من أهمها العقوبات الأمريكية على النفط الإيراني وانخفاض المعروض منه بشكل واضح، والحروب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن أسعار النفط شهدت انخفاضات كبيرة في شهر مارس عام 2020، حيث وصلت لأدنى سعر لها إبتداءً من التاسع من مارس لتبلغ أقل من 25 دولار للبرميل، نتيجة تداعيات أزمة فيروس كورونا.

يتضح من التحليل السابق أن المتوسط الإسمي لأسعار النفط يتعرض لقدر من التقلبات والصدمات خلال فترة الدراسة تزايدت حدتها في نهاية الفترة عن بدايتها. وهذا ما يؤكد عليه أيضاً الشكل التالي رقم (3) الذى يوضح مقدار التذبذب أو التقلب Volatility السنوى فى المتوسط الحقيقى لأسعار النفط العالمية Real Crude Oil Price.

شكل رقم (3): التقلب فى المتوسط الحقيقى لأسعار النفط العالمية للفترة (1990 – 2019)

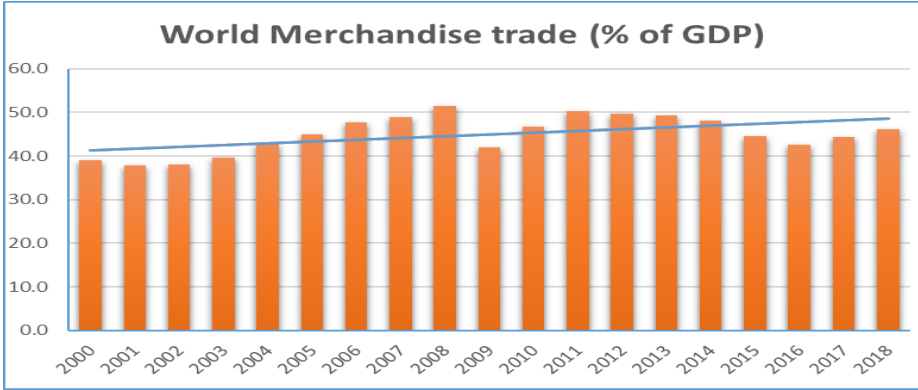


- المصدر: أعد بواسطة الباحثة استناداً إلى قاعدة بيانات البنك الدولي.

- World Bank (2020), World Development Commodity Price Data (The Pink Sheet), Online Database.

٣/٤ صدمات التجارة العالمية:

شكل رقم (4): نسبة التجارة السلعية العالمية من الناتج (2000-2020)



- المصدر: أعد بواسطة الباحثة استناداً إلى بيانات البنك الدولي.
- World Bank (2020), World Development Indicators (WDI), Online Database.

يتضح من الشكل السابق رقم (4) أن نسبة التجارة السلعية العالمية من الناتج قد شهدت تحسن بشكل عام خلال الفترة مع حدوث تراجع في بعض السنوات. فبعد أن كان متوسط نسبتها من الناتج العالمي حوالى 33% خلال فترة التسعينات، بلغت 39% عام 2000، وانخفضت نسبياً خلال عامى 2001 و2002 نتيجة أحداث الحادى عشر من سبتمبر.

ولكن استمرت فى التزايد تدريجياً بعد ذلك لتصل إلى 51.6% عام 2008 وذلك بمعدل نمو بلغ حوالى 32% مقارنة بعام 2000، بما يمثل صدمة إيجابية فى التجارة العالمية. ويمكن أن يرجع ذلك إلى عولمة عمليات الإنتاج ونمو تجارة السلع والأجزاء والمكونات الوسيطة، وخاصة سلع الإلكترونيات الدقيقة وأجهزة ومعدات الاتصالات المختلفة فى ظل ثورة ICT. وكذلك يمكن أن يكون ساهم فى ذلك التطور الكبير فى أحجام سفن الحاويات خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى وجود اتجاه متزايداً نحو توقيع اتفاقيات لتسهيل التجارة والاستثمار بين الدول الصاعدة وبعضها البعض من ناحية، ومع بعض الدول المتقدمة من ناحية أخرى (البنك المركزى المصرى، ٢٠٠٦: ١).

كما شهدت هذه الفترة أيضاً ظهور مجموعة دول BRICS والتي برزت كقوى اقتصادية كبيرة وأصبحت مراكز للنمو العالمى ومحرك هام للتجارة السلعية العالمية.

وبالرغم من انخفاض نسبة التجارة من الناتج عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية لتبلغ %42، إلا أنها سرعان ما تحسنت لتبلغ %50.3 عام 2011.

كما شهدت السنوات (2012- 2016) تراجعاً تدريجياً للتجارة العالمية حتى وصلت إلى حوالى %43 عام 2016. ويمكن أن يرجع ذلك إلى تباطؤ نمو اقتصاد الصين والنمو العالمي بصفة عامة. إلا أن نسبة التجارة العالمية من الناتج اتجهت نحو التحسن النسبى مرة أخرى عامى 2017 و2018 لتبلغ ما يزيد عن %44 و%46 للعامين على التوالي.

ولكن اتجهت معدلات نمو التجارة العالمية نحو الانخفاض بشكل واضح من %4.6 عام 2017 إلى %3 عام 2018 متأثراً بالحروب التجارية بين الولايات المتحدة والصين. كذلك تشير توقعات (WTO (2020 إلى انخفاضها عام 2019 لتبلغ حوالى %2.6 لاستمرار تصاعد الحروب التجارية، وأيضاً خلال عام 2020 فى ظل الانتشار العالمى لفيروس كورونا المستجد.

وهذا ما يؤكد عليه الجدول التالى رقم (1) الذى يوضح اتجاهات معدل النمو فى حجم التجارة السلعية العالمية.

جدول رقم (1): معدلات نمو التجارة السلعية العالمية للفترة (2015-2020)

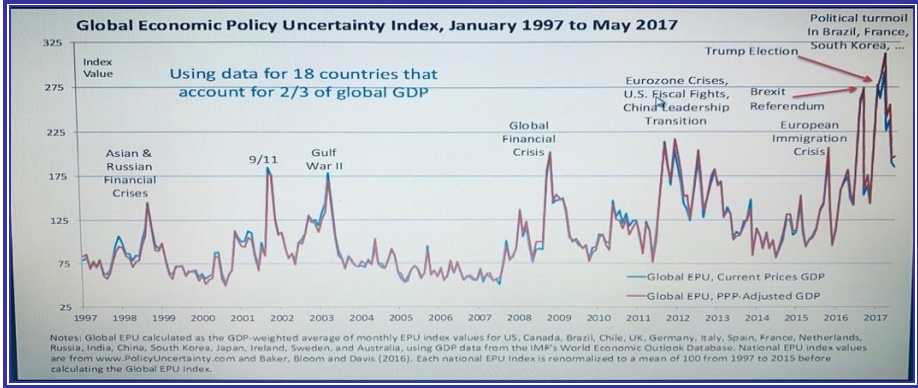
Year	2015	2016	2017	2018	2019	2020
Growth (%)	2.3	1.6	4.6	3.0	2.6	3.0

- Source: WTO (2020), Online Database.

- Figures for 2019 & 2020 are Projections.

٤/٤ صدمات عدم التأكد العالمي:

شكل رقم (5): مؤشر صدمات عدم التأكد العالمية (2000-2020).



- Source: Global Economic Policy Uncertainty Index (2020), Online Database.

يتضح من الشكل السابق رقم (5) أن صدمات عدم التأكد التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي اقتصادياً وسياسياً تتعرض للتقلب ارتفاعاً وانخفاضاً، وتأخذ اتجاهات عاماً تصاعدياً خلال فترة التحليل. حيث يتضح تزايد قيمة المؤشر في نهاية الفترة مقارنة ببدايتها، فقد بلغ المتوسط السنوي للمؤشر عام 2000 حوالي 75 وذلك مقابل تضاعفه إلى ما يزيد عن 195 و 270 و 227 للأعوام 2018 و 2019 وشهر يناير فقط لعام 2020 على التوالي، بل ومن المتوقع ارتفاع قيمة المؤشر العالمي خلال شهر مارس بشكل كبير في ظل صدمة الانتشار العالمي لفيروس كورونا المستجد وما ترتب عليها من صدمات اقتصادية متتالية، حيث وصلت قيمة المؤشر في الصين إلى 755 في يناير 2020.

ويتضح من المؤشر أن أهم الصدمات العالمية التي أدت إلى ارتفاع حالة عدم التأكد على المستوى العالمي يتمثل أهمها في: الأزمة المالية الآسيوية 1997، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وحرب الخليج الثانية 2003. بينما شهدت الفترة من عام 2004 وحتى عام 2008 درجة من الاستقرار النسبي وانخفاض حالة عدم التأكد على المستوى العالمي. ثم جاءت الأزمة المالية العالمية 2008 لترفع من قيمة المؤشر، يليها أزمة الديون الأوروبية 2012، واستفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي 2016، ثم أزمة فيروس كورونا 2020.

خامساً: الصدمات الخارجية والنمو الاقتصادي في مصر:

١/٥ تحليل آثار أهم الصدمات الخارجية على النمو الاقتصادي في مصر:

وعلى مستوى الاقتصاد المصري كإقتصاد مفتوح على العالم الخارجى نجد أن الصدمات الخارجية يمكن أن تلعب دوراً هاماً فى التأثير على معدلات النمو الاقتصادي. وفيما يلي يمكن تحليل معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى لتحديد أثر أهم الصدمات التى تعرضت لها مصر فى السنوات الأخيرة خلال الفترة (2000 - 2020) باعتبارها الفترة التى تزايدت فيها الصدمات العالمية بشكل كبير فى ظل العولمة الاقتصادية.

شكل رقم (6): معدلات النمو الاقتصادي فى مصر (2000- 2020).



- المصدر: أعد بواسطة الباحثة استناداً إلى بيانات البنك الدولى وبيانات عامى 2019 و2020 من صندوق النقد الدولى، وعام 2020 متوقع.

- World Bank (2020), World Development Indicators (WDI), Online Database.
- IMF (2020), World Economic Outlook, Online Database.

يتضح من الشكل السابق رقم (6) تعرض معدلات النمو الاقتصادي فى مصر لعدد من الصدمات الخارجية المختلفة أدت إلى تقلبه صعوداً وهبوطاً خلال الفترة.° ولاحظ على الفترة الأولى للتحليل (2000 - 2009) أنها تتسم بقدر من الارتفاع والاستقرار النسبى فى معدل النمو فى مصر مقارنة بباقى الفترة، حيث بلغ فى المتوسط حوالى 5% لهذه الفترة. وتتمثل الصدمة الأولى فى أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام 2001،

° - تعرض النمو الاقتصادي فى مصر لعدد من الصدمات الخارجية، وبعضها محلية خلال فترة التسعينات التى لم تشملها فترة التحليل من أهمها: صدمة حرب الخليج الأولى عام 1991 التى ترتب عليها انخفاض ملحوظ فى معدل النمو فى مصر، أعقبها الآثار السلبية لزلازال 1992 فى مصر. وتمثلت الصدمة الثانية فى الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 وانخفاض النمو الاقتصادي.

والتي ترتب عليها انخفاض معدل النمو إلى 3.5% ثم إلى 2.4% عام 2002 بعد أن كان 6.4% عام 2000 وذلك بمعدل انخفاض بلغ حوالي 45% و 31% للعامين على التوالي. ثم حدث تحسن بطئ عام 2003 نتيجة صدمات تباطؤ الناتج العالمي تأثراً بحرب الخليج الثانية والتوترات في منطقة الشرق الأوسط.

وشهدت الفترة (2004 - 2008) تحسن ملحوظ في معدلات نمو الناتج في مصر وأخذت اتجاهًا تصاعدياً، بحيث وصلت لأقصاها عامي 2007 و 2008 لتبلغ حوالي 7.2%. ويمكن أن يرجع هذا التحسن إلى عدد من الصدمات الموجبة في النمو العالمي وانعكاسات ثورة ICT خلال هذه الفترة، وصدمة التجارة العالمية، حيث حققت نسبة الصادرات إلى الناتج ارتفاعاً كبيراً لتصل إلى 33% عام 2008 بعد أن كانت 16.2% عام 2000، كما حققت إيرادات قناة السويس أقصى ارتفاع لها خلال هذه الفترة. (World Bank, 2020).

وتمثلت الصدمة التالية في الأزمة المالية العالمية عام 2008، والتي ترتب عليها انخفاض النمو إلى 4.7% عام 2009 بمعدل انخفاض بلغ حوالي 35% عن العام السابق له في ظل تحقيق الاقتصاد العالمي لمعدلات نمو سالبة. ولكن سرعان ما تحسن معدل النمو في العام التالي مباشرة ليبلغ حوالي 5.1% عام 2010.

كما شهدت الفترة (2010 - 2020) قدر من الصدمات أثرت على معدل النمو في مصر الذي بلغ المتوسط السنوي له حوالي 3.8% للفترة - باستبعاد عام 2020 - حيث أعقب ذلك الصدمة التالية متمثلة في ثورة الخامس والعشرين من يناير عام 2011، وبتزامن معها أزمة الديون الأوروبية، ويليها صدمة تباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي، الأمر الذي ترتب عليه تراجع الإنتاج المحلي وغلق معظم المصانع المصرية وارتفاع معدل البطالة ليصل إلى 13.4% عام 2013، ومن ثم انخفاض واضح لمعدل نمو الناتج بحوالي 65% عن العام السابق مباشرة ليبلغ أدنى قيمة له خلال الفترة 1.8%.

ولكن يلاحظ التحسن التدريجي بصفة عامة في السنوات الأخيرة منذ عام 2014 وحتى نهاية الفترة متزامناً ذلك مع صدمات التراجع في أسعار النفط، فيما عدا انخفاض طفيف عامي 2016 و 2017 نتيجة معاناة الاقتصاد المصري من أزمة في التصنيع وانخفاض معدل نموه إلى أقل من 1% بسبب تحرير سعر الصرف وعدم توافر النقد الأجنبي وإجراءات ترشيد الواردات بما ساهم في عدم توافر مستلزمات الإنتاج والمواد الخام اللازمة للكثير من الصناعات، ومن ثم توقف قدر من المصانع المصرية.

إلا أنه سرعان ما تحسن معدل النمو منذ عامي 2018 و 2019 لتتصدر مصر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعدل نمو يزيد عن 5.3% و 5.6% للعامين على التوالي. ويعود هذا التحسن بشكل أساسي إلى تطبيق الحكومة المصرية لبرنامج للإصلاح الاقتصادي - في إطار استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية 2030- والذي تضمن العديد من الإجراءات الإصلاحية في كافة المجالات من أهمها استغلال الطاقات المعطلة في المصانع، وإقامة التجمعات الصناعية المتخصصة، ودعم وتنمية الصادرات الصناعية المصرية. وكذلك إقامة العديد من المشروعات القومية الكبرى مثل شق قناة السويس الجديدة وتنمية محور قناة السويس وتطوير شبكة الطرق. بالإضافة إلى إجراءات إصلاحية متعددة لمناخ الاستثمار، ومحاولة تبسيط الإجراءات البيروقراطية والتنظيمات واللوائح المعقدة، وتطبيق نظام "النافذة الواحدة" لإجراءات الاستثمار "One-Bureau of Economic and stop business registration shop" (Business Affairs, 2015, 2016:1-2). وقد ترتب على ذلك أن مصر عام 2019 تعتبر الأولى على مستوى أفريقيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (UNCTAD, 2020).

ويستنتج مما سبق أن النمو الاقتصادي في مصر يتأثر بشكل هام بالصدمات الخارجية، بل وأن تأثيرها قد يبدو أكثر وضوحاً في بعض الأحيان من الصدمات المحلية. وعليه يتعين على الاقتصاد المصري محاولة مواجهتها، الأمر الذي تعرضت له بالفعل استراتيجية التنمية المستدامة في مصر 2030 في العديد من محاورها، وهذا ما سيتم توضيحه من خلال النقطة التالية.

٢/٥ النمو الاقتصادي المستهدف والصدمات الخارجية في مصر في إطار استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030

رغم توالي الصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد المصري في السنوات الأخيرة، إلا أن المؤشرات الاقتصادية تشير إلى قدرته على مواجهة هذه الصدمات وتسارع معدلات النمو الاقتصادي، وذلك في إطار استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 التي تم الانتهاء من صياغتها عام 2015 وفقاً لمنهجية التخطيط الاستراتيجية بعيد المدى والتخطيط بالمشاركة، ويتم مراجعتها بشكل مستمر وفقاً للمستجدات على الساحة العالمية والإقليمية والمحلية.

وتضمنت الاستراتيجية أهدافاً طموحة بحلول عام 2030 لتحويل الاقتصاد المصري إلى اقتصاد سوق قادر على تحقيق نمو اقتصادى مستدام، ويتميز بالتنافسية والتنوع ويعتمد على المعرفة والقدرة على الابتكار، ويكون لاعباً فاعلاً في الاقتصاد العالمى قادراً على التنبؤ والتأقلم مع المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية خاصة في مجال الطاقة والتكنولوجيا والبيئة وغيرها. ويساعد تحقيق هذه الأهداف على زيادة قدرة الاقتصاد المصري على التكيف مع الصدمات الخارجية ودعم معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي.

وقد أوضحت الاستراتيجية أن من أهم مقومات الاقتصاد المصري هو صلابته في مواجهة الصدمات والأزمات الخارجية التي يتعرض لها، والتي اتضحت بشكل كبير في نجاحه في تخطي تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 وتحقيقه لمعدل نمو يزيد عن 5% عام 2010، وكذلك قدرته على مواجهة أزمة فيروس كورونا عام 2020 وتحقيقه لمعدل نمو موجب على خلاف معظم دول العالم التي حققت معدلات نمو سالبة.

ويوضح الجدول التالي رقم (2) أهم مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي في مصر من خلال القيم الفعلية لعامي (2018-2019) والمستهدفة للعامين 2020 و2030 والتي تعبر عن الأهداف الاستراتيجية. وجميع هذه الأهداف ترتبط بدعم قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة العديد من أنواع الصدمات التي سبق توضيحها.

جدول رقم (2): أهم مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي في مصر الفعلية والمستهدفة.

المؤشر	2018	2019	2020	2030
معدل النمو الحقيقي (%)	5.3	5.6	10	12
ترتيب مؤشر التنافسية العالمي	94	93	90	30
ترتيب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال	120	114	100	30
ترتيب المؤشر العالمي للابتكار (GII)	95	92	85	60

- المصدر: وثيقة استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030. متاحة على موقع رئاسة مجلس الوزراء المصري: www.cabinet.gov.eg

- القيم الفعلية للعامين 2018 و2019 تم تجميعها استناداً إلى بيانات:

- World Bank (2020), World Development Indicators (WDI), Online Database.
- World Economic Forum (2019), The Global Competitiveness Report.
- Global Innovation Index (2020), Online Database.
- Doing Business Index (2020), Online Database.

يلاحظ من الجدول السابق رقم (2) تحسن واضح في معدل النمو الحقيقي في مصر عام 2019 بحيث تصدرت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولكن يعد معدل النمو المستهدف لعام 2020 مبالغ فيه، حيث أنه ضعف المعدل الحالي تقريباً، ويرتفع بشكل كبير عن توقعات صندوق النقد الدولي حول مسار النمو في مصر والتي يبلغ %6 للعامين 2020 و2021. (IMF, 2020) كما أن هذا المعدل المستهدف (%10) يصعب تحقيقه في ظل الصدمات الخارجية المتعددة التي تواجهها مصر حالياً ومن أهمها صدمة الانتشار العالمي لفيروس كورونا المستجد (Covid-19).

كما يتضح أيضاً تحسن أوضاع الاقتصاد المصرى فيما يتعلق بكل من ترتيب مؤشر التنافسية العالمية ومؤشر سهولة الأعمال وكذلك مؤشر الابتكار العالمى، بما يشير إلى تحسن قدرة مصر على مواجهة الصدمات الخارجية، أو الاستفادة من بعض الصدمات مثل الصدمات التكنولوجية وصدمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغيرها.

كذلك اشتملت الاستراتيجية على مجموعة من البرامج والمشروعات التنموية الهامة حتى عام 2030 والتي يحتمل أن تساعد جميعها الاقتصاد المصرى بشكل مباشر أو غير مباشر على الاستفادة من الصدمات الخارجية وتجنب آثارها السلبية، يتمثل أهمها على سبيل المثال لا الحصر فى:

- مشروع تنمية محور قناة السويس، بما قد يمكن من الاستفادة من الصدمات الإيجابية فى التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر.
- مشروعات تحويل مصر إلى محور رقمى عالمى، وإنشاء المناطق التكنولوجية وتطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما قد يمكن من الاستفادة من الصدمات التكنولوجية الإيجابية.
- تطوير استراتيجية متكاملة للطاقة متوسطة وبعيدة المدى وإعادة هيكلة قطاع الطاقة، بما يمكن من تجنب الصدمات النفطية المتعددة.
- مشروعات تنمية الموارد المائية والمياه الجوفية وتحسين نوعية المياه، لتجنب الصدمات الناتجة عن نقص الموارد المائية.
- مشروعات الاقتصاد الأخضر، وإنشاء مدن صحية صديقة للبيئة، لتجنب الصدمات البيئية المختلفة.

الخلاصة والنتائج:

تعد الصدمات الخارجية من القضايا الهامة التي حظيت باهتمام واسع على كافة المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، وأصبحت مثار جدل كبير حول آثارها الاقتصادية المختلفة على كافة الدول في الاقتصاد العالمي وخاصة الدول النامية ومنها مصر. وقد استهدفت هذه الدراسة بحث وتحليل آثار الصدمات الخارجية على النمو الاقتصادي بصفة عامة مع التركيز على الاقتصاد المصري بصفة خاصة، وذلك خلال الفترة الزمنية (2000-2020).

واعتمد الإطار النظري للدراسة على الخلفية النظرية للصددمات الخارجية في إطار المدارس والنظريات الاقتصادية المختلفة التي اهتمت بتفسير أسباب التقلبات والدورات الاقتصادية، ثم مفهوم الصدمات الخارجية وأنواعها المختلفة وقنوات انتقال آثارها إلى النمو الاقتصادي. كما تم استعراض الدراسات السابقة حول آثار الصدمات الخارجية على النمو الاقتصادي، بما يوضح الاتجاهات التطبيقية الحديثة في هذا المجال، والتي تم تقسيمها إلى اتجاهين رئيسيين: الاتجاه الأول، انصب اهتمامه الرئيسي على تحليل وقياس آثار مجموعة مختلفة من الصدمات معاً على النمو الاقتصادي. والاتجاه الثاني، ركز على دراسة أثر نوع محدد من الصدمات الخارجية على النمو الاقتصادي.

وقد تضمنت الدراسة مجموعة كبيرة من الصدمات الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها الدول وتشمل: صدمات الناتج العالمي، وصددمات أسعار النفط العالمية، وصددمات التجارة العالمية، وصددمات التطور التكنولوجي، وصددمات المالية العالمية، وصددمات معدلات الفائدة العالمية، وصددمات عدم الاستقرار السياسي والحروب والثورات والنزاعات، وصددمات الكوارث الطبيعية والبيئية، وصددمات الانتشار العالمي للأوبئة والأمراض المعدية، وصددمات عدم التأكد العالمي كاتجاه أكثر حداثة في الأدبيات الاقتصادية.

كما تناولت الدراسة بالتحليل أهم الصدمات الخارجية على المستوى العالمي والتي تمثلت بشكل أساسي في صدمات الناتج العالمي وصددمات أسعار النفط العالمية وصددمات التجارة العالمية وصددمات عدم التأكد العالمي. ثم تم التركيز على تحليل آثار أهم

الصدمات الخارجية والمحلية التي تعرض لها الاقتصاد المصري علي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة. بالإضافة إلي محاولة توضيح أهم مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي في مصر والمشروعات والبرامج التنموية في إطار استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 والتي تدعم قدرة الاقتصاد المصري علي مواجهة هذه الصدمات الخارجية.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلي وجود أثر سلبي للصددمات الخارجية علي النمو الاقتصادي في مصر، حيث شهدت هذه المعدلات تراجعاً واضحاً ولكن بدرجات متفاوتة وفقاً لنوع الصدمة التي تم التعرض لها. ويتضح من التحليل أن أهم الصدمات السلبية التي تعرض لها النمو الاقتصادي في مصر خلال فترة الدراسة (2000-2020) هي: أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وحرب الخليج الثانية 2003، والأزمة المالية العالمية 2008، وأزمة الديون السيادية الأوروبية 2010، وثورة الخامس والعشرين من يناير 2011، وصدمة تباطؤ التجارة العالمية منذ عام 2012، وصدمة الركود الاقتصادي العالمي وتباطؤ النمو الاقتصادي في الصين 2015، وأزمة الانتشار العالمي لفيروس كورونا 2020. كما تمثلت أهم الصدمات الإيجابية في صدمات التطور التكنولوجي - ثورة ICT في بداية 2000s-، وبعض صدمات ارتفاع الناتج العالمي وصددمات التجارة العالمية والصدمات النفطية الموجبة.

وبناء علي ما سبق تستخلص الدراسة أن تجنب الآثار السلبية للصددمات الخارجية يتطلب ضرورة وجود أنظمة للإنذار المبكر للصددمات والأزمات المختلفة الاقتصادية والمالية والصحية والسياسية والاجتماعية وغيرها.. بما يمكن من سرعة مواجهتها والتكيف معها في حالة الصدمات السلبية، أو حتي الاستفادة مما تحققه من وفورات في حالة الصدمات الإيجابية (مثل صدمة انخفاض أسعار النفط باعتبار مصر مستورد صافي له). كذلك ضرورة التقدم سريعاً في تطبيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة التي تبنتها مصر، والتي يساعد تحقيقها علي زيادة قدرة الاقتصاد المصري علي التكيف مع الصدمات وتوفير قدر كبير من المرونة لمواجهة التحديات التي تفرضها، وكذلك محاولة الاستفادة من الفرص التي يمكن توفرها بما ينعكس إيجابياً علي رفع معدلات النمو الاقتصادي.

مراجع الدراسة:

- البنك المركزي المصري (٢٠١٦)، التقرير السنوي ٢٠٠٥/٢٠٠٦، القاهرة.
- مجلس الوزراء المصري (٢٠٠٤)، " تحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد المصري"، *دراسات اقتصادية واجتماعية*، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، متاحة على: www.eip.gov.eg
- معهد التخطيط القومي (٢٠١٦)، "التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري"، *سلسلة قضايا التخطيط والتنمية*، رقم ٢٦٦، القاهرة.
- (٢٠٠٩)، "نظم الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة"، *سلسلة قضايا التخطيط والتنمية*، رقم ٢١٧، القاهرة.
- وثيقة استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030. متاحة على موقع رئاسة مجلس الوزراء المصري: www.cabinet.gov.eg
- Ahir H., Bloom, N. & Furceri, D. (2018), "The World Uncertainty Index". Available at: www.policyuncertainty.com
- Aimer, N. M. (2019), "The Long Run Effects of Oil Prices on Economic Growth: The Case of Libya", *International Journal of Social and Administrative Sciences*, Vol. 4, No. 2, 232-242.
- Aizenman, J., Jinjarak, Y. & Estrada, G. (2017), "Flexibility of Adjustment to Shocks: Economic Growth and Volatility of Middle-Income Countries before and after the Global Crisis of 2008", *NBER Working Paper Series*, No. 23467, National Bureau of Economic Research, Cambridge.
- Alexandra, C. (2022), "The Impact of External Shocks on Economic Growth: An Empirical Study Based on the SVAR Models", *Proceedings of the International Conference on Business Excellence*, Sciendo, Vol. 16 (1), 650-659.
- Ansari, B. & Gul, K. (2017), "Impact of External Shock: Analyzing Economic Impact on Economy", *Al Dar Research Journal for Sustainability*, No. 2. Available at: www.adjs.aduc.ac.ae
- Atsalakis, G. S., Bouri, E. & Pasiouras, F. (2020), "Natural Disasters and Economic Growth: A Quantile-on-Quantile Approach", *Annals of Operation Research*. Available at: www.doi.org
- Barro, (1989), "New Classical and Keynesians, or the Good Guys and the Bad Guys", *NBER Working Paper Series*, No. 2982, National Bureau of Economic Research, Cambridge.
- Bazhenova, O. & Bazhenova, Y. (2016), "Modeling the Impact of External Shocks on Economy of Ukraine: DSGE Approach", *EKONOMIKA*, Vol. 95, No. 1, DE GRUYTER, Ukraine, 64- 83.
- Bhattacharya, B. B. & Kar, S. (2011), "Shocks, Economic Growth and the Indian Economy", Paper Presented at the International Seminar on the Project of *Macroeconomic Policy Challenges of Low-Income Countries*, IMF, Washington D.C.

- Bianchi, F., Kung, H. & Morales, G. (2018), "Growth, Slowdowns, and Recoveries", *NBER Working Paper Series*, No. 20725, National Bureau of Economic Research, Cambridge. Available at: www.nber.org
- Bloom, N. (2009), "The Uncertainty Shocks", *Econometrica*, Vol., 77, No. 3, 623-685.
- Bodunrin, O. S (2016), "Macroeconomic Effects of External Shock on the Nigeria Economy". Available at: www.researchgate.net/publication
- Bureau of Economic and Business Affairs (2015, 2016), "Egypt: Investment Climate Statement", *Report*, U.S Department of States, Available at: www.state.gov
- Buti, M. & Szekely, I. P. (2019), "Trade Shocks, Growth and Resilience: Eastern Europe's Adjustment Tale", Paper Presented at *the 8th ECB Conference on Countries Frankfurt*, European Commission, 12 June.
- Cabral, R. & Castellanos, F. A. (2019), Europe's Income Convergence and the Latest Global Financial Crisis", *Research in Economics Journal*, Vol. 73, 23-34.
- Chigozi, A. & Nyatanga, P. (2020), "An Investigation into the Crude Oil Price Pass-Through to Economic Growth in Nigeria", *AUDCE*, Vol. 16, No. 1, Acta Universitatis Danubius Economica, 82- 95.
- Chodorow, G., Karabarounis, L. & Kekre, R. (2019), "The Macroeconomics of the Greek Depression", *NBER Working Paper Series*, No. 25900, National Bureau of Economic Research, Cambridge. Available at: www.nber.org
- Estrada, M. A., Park, D., Koutronas, E., Khan, A. & Tahir, M. (2020), "The Economic Impact of Massive Infections and Contagious Diseases: The Case of Wuhan Coronavirus", March. Available at: www.ssrn.com
- Global Economic Policy Uncertainty Index (GEPU) (2020). Available At: www.policyuncertainty.com
- Gordon, R. J. (2000), *Macroeconomics*, 8th Edition, New York, Addison Wesley Longman, Inc.
- (1981), "Output Fluctuations and Gradual Price Adjustment", *NBER Working Paper Series*, No. 621, National Bureau of Economic Research, Cambridge. Available at: www.nber.org
- Halmai, P. (2021), "Covid- Crisis and Economic Growth: Tendencies on Potential Growth in European Union", *Acta Oeconomica*, Vol. 71, 165- 186.
- International Monetary Fund (2020), *World Economic Outlook*, Online Database. Available at: www.imf.org
- (2020), "Tentative Stabilization, Sluggish Recovery", *World Economic Outlook*, January. Available at: www.imf.org

- (2019), "Growth Slowdown, Precarious Recovery", *World Economic Outlook*, April. Available at: www.imf.org
- Kotnik, P. & Hagsten, E. (2018), "ICT Use as Determinant of Export Activity in Manufacturing and Service Firms: Multi-country Evidence", *Zb. Rad. Ekon. Fak. Rij.*, Vol. 36, No.1, 103- 128.
- Kuznetsov, A., Kharitonchik, A., Berdigulova, A. & Fyodorov, K. (2019), "Channels and Scale of the Impact of External Shocks on EDB Member Economies", *Topical Report*, Eurasian Development Bank.
- Kydland, F. E. & Prescott, E. C. (1982), "Time to Build Aggregate Fluctuations", *Econometrica*, Vol. 50, No. 6, 1345-1370.
- Lacoviell, M. & Navarro, G. (2019), "Foreign Effects of Higher U.S. Interest Rates", *Journal of International Money and Finance*, Vol.95, 232-250.
- Lee, D. (2019), "Transmission of Domestic and External Shocks Through Input-Output Network: Evidence from Korean Industries", *IMF Working Paper*, No. 117, International Monetary Fund, 1-25.
- Lee, M. W. (1971), *Macroeconomics: Fluctuations, Growth and Stability*, 5th Edition, Irwin, Inc., U.S.A.
- Lucas, R. (1988), "On the Mechanics of Economic Development", *Journal of Monetary Economics*, Vol. 22, 3-42.
- Mbukanma, I., Rena, R. & Ani, K. J. (2019), "The Relationship between Political Stability and GDP Growth: A Comparative Analysis of the BRICS Nations", *AUDCE*, Vol. 15, No. 7, Acta Universitatis Danubius Economica, 18- 29.
- Oppers, S. E. (2002), "The Austrain Theory of Business Cycles: Old Lessons for Modern Economic Policy", *IMF Working Paper*, No. 2, International Monetary Fund.
- Peart, S. J. (1991), "Sun Spots and Expectations: W.S. Jevones and the Theory of Economic Fluctuations", *Journal of the History of Economic Thought*, No. 13, 243-265.
- Plosser, C. I. (1989), "Understanding Real Business Cycles", *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 3, No. 3, 51-77.
- Pradhan, R., Arvin, M. B., Nair, M. & Bennett, S. E. (2020), "Sustainable Economic Growth in the European Union: The Role of ICT, Venture, and Innovation", *Review of Financial Economics*, Vol. 38, No., 1.
- Raghavan, M. & Devadason, E. S. (2020), "How Resilient Is ASEAN-5 to Trade Shocks? A Comparison of Regional and Global Shocks", *Global Journal of Emerging Market Economies*, Vol. 12 No. 1, 93-115.
- Rodrigues, G., Vassallo, R. & Cstillo, P. (2023), "Effects of External Shocks on Macroeconomic Fluctuations in Pacific Alliance Countries", *Economic Modelling*, Vol. 124.
- Romer, C. & Romer, D. (1989), "Does Monetary Policy Matter? A New Test in the Spirit of Friedman and Schwartz", *NBER Macroeconomics Annual*, No. 4, 121-170.

- Romer, P. (1986), "Increasing Returns and Long-Run Growth", *Journal of Political Economy*, Vol. 94, No. 5, 1002-1037.
- Schumpeter, J. A. (1939), *Business Cycles: A Theoretical, Historical, and Statistical Analysis of the Capitalist Process*, McGraw-Hill Book Company, New York.
- Shah, S. Z., Baharumshah, A. Z. & Said, R. & Murdipi, R. (2019), "The International Transmission of Volatility Shocks on an Emerging Economy: The Case of Malaysia", *Malaysian Journal of Economic Studies*, Vol. 56, No. 2, 243-265.
- Solow, R. (1956), "A Contribution to the theory of Economic Growth", *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 70, No. 1, 65-94.
- Thompson, W. R. (1982), "Phases of the Business Cycle and the Outbreak of War", *International Studies Quarterly*, Vol. 26, No. 2, 301-311.
- Tiunova, M. (2018), "The Impact of External Shocks on the Russian Economy", *Finance, Theory and Practice*, Vol. 22, No. 4, 146-170.
- Todorov, I., Tanchev, S. & Yurukov, P. (2019), "Impact of External Shocks on Bulgaria's Growth and Cycle", *UDEKOM Balkan*, No. 2, Association of Economists and Managers of the Balkans, 158-168. Available at: www.udekom.org.rs
- Uzelac, O., Davidovic, M., & Mijatovic, M. D. (2020), "Legal Framework, Political Environment and Economic Freedom in Central and Eastern Europe: Do they Matter for Economic Growth?". *Post-Communist Economics Journal*, No. 17, 1-29. Available at: www.doi.org
- Villaverde, J. & Quintana, p. (2020), "Uncertainty Shocks and Business Cycle Research", *NBER Working Paper Series*, No. 26768, National Bureau of Economic Research, Cambridge. Available at: www.nber.org
- World Bank (2020), World Development Indicators (WDI). Available at: www.worldbank.org
- (2020), "Doing Business 2020", Washington, D.C.
- World Economic Forum (2019), "The Global Competitiveness Report 2019", *Annual Report*, Switzerland, Available at: www.weforum.org
- World Health Organization (2009), *WHO Guide to Identifying the Economic Consequences of Diseases and Injury*, Geneva, Switzerland. Available at: www.who.int
- World Trade Organization (2020), "World Merchandise Trade Volume: Annual % Change", Online Database. Available at: www.wto.org